

السودان يسعى لاستثمار ثروات المياه المنسية

وأعرب البنك الدولي عن استعداده لتقديم المساعدات الفنية التي يحتاجها السودان في تطوير نظم الري، وأي مساعدات أخرى تحتاجها وزارة الري. وكانت آمال السودانين قد تعلق

بإكمال إنشاء سد في 2011 الذي كان يعد بإضافة 1260 ميغواط إلى شبكة الكهرباء، إلا أنه لم يتمكن من إنتاج سوى نصف تلك الطاقة لتتواصل معاناة البلاد من فجوة نقص في الإيرادات تبلغ 650 ميغواط.

ويخطط السودان لسد بعض النقص من خلال استيراد 200 ميغواط من إثيوبيا من الطاقة التي سيولدها سد النهضة، الذي من المتوقع أن ينتج نحو 6 آلاف ميغواط.

وتشمل روافد النيل كلا من النيل الأبيض والأزرق وعطبرة وسنتيت والدندر والرهدي، بينما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وفقاً للإحصاءات الرسمية نحو 200 مليون فدان، لا يستغل السودان منها سوى 20 بالمئة.

وتبلغ مساحة الأراضي المروية بمياه الأنهار نحو 11 مليون فدان، أما مساحة الأراضي المروية بمياه الأمطار فنصل إلى 29 مليون فدان.

وتشير البيانات الحكومية إلى أن المحاصيل الزراعية الدائمة تشمل الذرة والقمح والدخن والقطن والفلو السوداني، إضافة إلى قصب السكر والتمور والموالح وعباد الشمس.

وتتراوح معدلات الأمطار السنوية بين ما يقارب الصفر في أقصى الشمال، حيث لا تتساقط الأمطار سوى مرة كل 5 سنوات، بينما يهطل ما يصل إلى 1000 ملمتر سنوياً في مناطق الوسط والجنوب الغربي.

تشهد أروقة الحكومة السودانية الجديدة محاولات لوضع خارطة لاستثمار ثروات المياه الضائعة في تعزيز استغلال المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، والتي تعد إلى جانب الثروة الحيوانية أكبر موارد البلاد الاقتصادية.

قريباً من حدوده بسعة 74 مليار متر مكعب. ومن بين المخاطر احتمال انهياره، الذي يمكن أن يغرق مساحات واسعة من أراضي السودان.

وكانت دراسة صادرة عن معهد ماساتشوستس الأميركي قد أشارت إلى تحديات مخيفة تهدد سلامة سد النهضة من بينها نوعية الأرض المشيّد عليها ومشاكل في التصميم والبناء ومعايير السلامة والصيانة.

200
مليون فدان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي لا يستغل منها سوى 20 بالمئة

وتتجه الحكومة لتفعيل خطط وحدة "تنفيذ السدود" التي أنشئت قبل سنوات لتنفيذ برامج للاستفادة من المياه، وإيجاد حلول متكاملة لمشاكل مياه الزراعة والشرب في كل المدن وأرياف البلاد.

وعقد وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس مؤخرًا اجتماعات مع كبير موظفي البنك الدولي، إيريك فيرنانديز، المعني باستخدام التقنية والأساليب المتقدمة في تطوير الزراعة والري.

الخرطوم - تلقى السودان في الأيام الماضية وعوداً من البنك الدولي بتقديم كافة المساعدات الفنية لتطوير نظم الري في البلاد من خلال إرسال فريق عمل متعدد التخصصات، لإجراء دراسة تقييمية لأجل الوقوف على الاحتياجات الأساسية.

ويعاني السودان منذ عقود من نقص كبير في الاستثمارات اللازمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه في القطاع الزراعي لأسباب أبرزها العقوبات الاقتصادية الأميركية التي لا تزال مفروضة على البلاد.

ووفق بيانات وزارة الري السودانية، تتنوع مصادر المياه في السودان وتمتد من المصدر الرئيسي لروافد نهر النيل إلى البحيرات ومياه الأمطار التي يتم تجميعها في السدود والآبار المتواضعة. وتبلغ حصة السودان حسب اتفاقية مياه النيل عام 1959، نحو 18.5 مليار متر مكعب، بينما يبلغ متوسط الأمطار السنوي في البلاد نحو 400 مليار متر مكعب.

وتنتشر المياه الجوفية في أكثر من 50 بالمئة من مساحة السودان، ويقدر مخزونها المتجدد بنحو 15.2 مليار متر مكعب، ولا يزيد ما يتم استغلاله منها على 1.3 مليار متر مكعب فقط.

وتقول التقارير الأوبية الرسمية إن السودان يواجه مخاطر حقيقية من بناء إثيوبيا لسد النهضة، الذي يقام

قانون تعدين مصري يفتح أبواب المناجم للمستثمرين

رهان على القطاع لتعزيز التوازنات المالية



إحصاء دقيق لعناصر الثروة

المنتهي في يونيو الماضي، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وترزح مصر تحت احتياطات كبيرة من خامات الذهب واليوسفات والحديد والمنجنيز وأحجار الزينة مثل الغرانيت والرخام والأحجار الجيرية التي تمثل خامات أساسية لصناعة الإسمنت ومواد البناء.

وقال رئيس هيئة الثروة المعدنية أيمن الساعي في تصريحات سابقة لـ "العرب" إن البلاد "لديها نحو 120 منجماً للذهب لم يتم استغلال سوى منجم واحد فقط، وتديره شركة سنتامين مصر".

ولدى مصر حزام فوسفات يبدأ من البحر الأحمر وحتى حدود ليبيا، إلى جانب احتياطي يقدر بنحو 45 مليار طن من الرمال البيضاء، تشجع على صناعات تعدينية ترفع القيمة المضافة عند تصنيها ليبلغ سعر طن من الرمال ثمانية دولارات.

وقبل سنوات تم إطلاق شركة لتسويق خام الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية لزيادة إيرادات هذا الخام والتغلب على التحديات الخاصة بتعدد جهات بيع وتصدير الفوسفات المصري، الأمر الذي يصعب معه الحصول على سعر عادل.

وتم البدء في مشروع لتصنيع الفوسفات، وهو تابع لشركة فوسفات مصر لإنتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية، وإنشاء شركة جديدة لهذا الغرض.

وتعاني البلاد من انتشار ظاهرة التنجيم العشوائي التي تنتشر دون ترخيص، وخاصة البحث عن الذهب، إذ يهرب للخارج، ولكن الحكومة تسعى لضبط أوضاع هذه الفئة عبر ضم نشاطها إلى القطاع الرسمي.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه يثق بقدرة الصين على احتواء الفيروس الجديد. وأضاف أن ما يحدث في الأسواق ورغم كل تلك التحركات، يعتقد خبراء التعدين في مصر أن القطاع يحتاج المزيد من الجهود للنهوض به وتحقيق الفائدة الاقتصادية المرجوة منه.

ويرى الخبير الجيولوجي المصري عبدالعال عطية أن قطاع التعدين عانى كثيراً طيلة عقود من إهدار ثرواته وتحكم غير المختصين في إدارته.

ونسبت الصحافة المحلية لعطية وهو مستشار هيئة الثروة المعدنية سابقاً، قوله إن "إسناد المناجم للمحليات والجهات الإدارية المختلفة قلص كثيراً من حجم الاستفادة من ثروات التعدين في البلاد".

وواصل أداء الاقتصاد المصري كسر التوقعات، حين رفعت القاهرة مرة أخرى توقعاتها لمعدلات النمو في السنة المالية الحالية التي تنتهي في يونيو المقبل حيث من المتوقع أن يصل المعدل إلى ما بين 5.8 و5.9 بالمئة من معدل مستهدف في السابق عند نحو 5.6 في المئة.

كشفت مصر جهود توسيع نشاط قطاع المناجم بوضع اللامسات الأخيرة على قانون التعدين، الذي ينتظر مصادقة البرلمان، بعد رسم خارطة مفصلة لتعزيز دوره في الاقتصاد من خلال تطوير إنتاج الفوسفات وجذب استثمارات جديدة إلى صناعة استخراج المعادن.

القاهرة - اقتربت مصر من إعطاء الضوء الأخضر لرحلة البحث عن الثروات الطبيعية في المناجم المنسية، التي باتت محل أنظار السلطات لزيادة العوائد بعد أن تتم مصادقة البرلمان على قانون يفتح أبواب الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

وأصدرت الحكومة مؤخرًا لائحة تنفيذية مفصلة لقانون الثروة المعدنية، في خطوة أخرى لإزالة العقبات أمام المستثمرين لدخول هذا القطاع الواعد. ويعتبر قطاع المناجم، الذي ظل لسنوات داخل الصندوق الأسود لاستثمارات الدولة المنسية، من القطاعات الإستراتيجية، التي بدأت القاهرة بالتركيز عليه باعتباره يوفر عائدات مالية كبيرة من العملة الصعبة.

ولم توابك التشريعات مع واقع هذه الصناعة عالمياً، ما أدى لعزوف شركات كبرى عن الاستكشاف، فضلاً عن عدم وجود نظم حوكمة قادرة على النهوض بالقطاع، وغياب سياسات واضحة لتصنيع الخامات التعدينية.

وتتضمن اللائحة أحكاماً تسري على تراخيص البحث والاستغلال لخامات المناجم والمهاجر والملاحات، التي تصدر من السلطة المختصة.

وبحسب القانون سوف تؤول حصيلة الإيجارات والإتاوات والرسوم المقررة بهذه اللائحة في ما يخص المناجم والمهاجر والملاحات إلى الخزينة العامة للدولة.

وقال مجلس الوزراء في بيان إن "مصر ستحدد للشركات إتاوات بما يصل إلى عشرين بالمئة بموجب لائحة تنفيذية جديدة لقانون الثروة المعدنية". وتامل الحكومة في أن يفتح القانون الجديد باب الاستثمار في ثروة مصر المعدنية الهائلة، والمتعثر بسبب ما تصفها شركات تعدين بأنها أكثر الشروط تثبيطاً في العالم.

وذكر البيان أنه بموجب اللائحة ستبدي لجنة رايها في تحديد نسبة الإتاوة لكل خام على حدة بما لا يقل عن خمسة بالمئة ولا يزيد على عشرين بالمئة كحد أقصى من الإنتاج السنوي للخام الذي يستغله المرخص له.

ونصت اللائحة أيضاً على أن تُعد الهيئة المختصة نماذج لطلبات تراخيص البحث، وما يتعلق بها تتضمن عدداً من هذه الطلبات للقيّد في سجل الشركات المؤهلة والأفراد المؤهلين للعمل في مجال التعدين.

ويشكل منح التراخيص، وهي فكرة تتعلق باقتران البحث والاستكشاف

في مجال التعدين.

وتستهدف مصر زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2 بالمئة بحلول 2023 خطوة أولى.

وتشير التقديرات إلى أن القطاع يساهم في الوقت الحاضر بنحو 0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي رغم الإمكانيات التي تزخر بها البلاد. وأعلن وزير المالية المصري محمد معيط الأسبوع الماضي أن إجمالي الناتج المحلي تجاوز حاجز 6 تريليونات جنيه (380 مليار دولار) خلال العام المالي

تفاقم مخاوف الأسواق من تداعيات فيروس كورونا

الصين حتى 21 فبراير على أقل تقدير وعرض خيار تغيير الحجز على العملاء. كما أوقفت شركات سياحة روسية بيع عروض قضاء العطلات في الصين.

وتراجعت معظم مؤشرات الأسهم العالمية وعمّ الهبوط الأسواق الآسيوية والأوروبية والأميركية، كما امتد إلى معظم الأسواق الخليجية والعربية في ظل الغموض الذي يكتنف فرص احتواء الفيروس.



الأمير عبدالعزیز بن سلمان
تراجع أسعار النفط مدفوع بالعوامل النفسية والنظرة شديدة التشاؤم

وكانت شركات التعدين من أكبر الخاسرين بسبب انكشافها على الصين. وظهرت أكبر خسائر البورصات الأوروبية في المؤشر الفرنسي بسبب انخفاض أسهم شركات السلع الفاخرة، التي تعتمد بشكل كبير على الطلب الصيني.

عمّ اللون الأحمر معظم أسواق المال العالمية مع اتساع القلق بشأن انتشار فيروس كورونا الجديد في الصين وانتشاره إلى بلدان أخرى، حيث تراجعت أسواق الأسهم والنظرة ومعظم الأسواق الأخرى في وقت تراجعت فيه الرحلات الجوية السياحية والتجارية إلى الصين.

لندن - انعكست أكبر تداعيات مخاوف انتشار فيروس كورونا على أسعار النفط ليتراجع سعر خام برنت تحت حاجز 60 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ 3 أشهر.

وتخشى الأسواق من تأثير انتشار الفيروس على حركة النقل الجوي ونشاط الشركات في الصين، التي أغلق الكثير منها أبوابه مع تمدد الحكومة لعطلة رأس السنة الصينية.

وحاولت منظمة أوبك وكبار المنتجين تقليل مخاوف المتعاملين في أسواق النفط، ورجحوا أن يكون تأثير الفيروس على الطلب العالمي على النفط محدوداً للغاية.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه يثق بقدرة الصين على احتواء الفيروس الجديد. وأضاف أن ما يحدث في الأسواق



حالة إنذار وترقب غامضة